أودي أديب *

الاحتلال كنتيجة ناجمة عن ماهية النظام الإسرائيلي

[قراءة في كتاب «نظام ليس واحدا»]

* اسم الكتاب: «نظام ليس واحدا- الاحتلال والديمقراطية بين البحر والنهر [١٩٦٧-]»
* اسم المؤلفين: أريئيلا أزولاي وعدي أوفير
* ترجمه عن العبرية نبيل الصالح
* إصدار: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، ٢٠١٢

لقد كتب وقيل الكثير عن التحوّل التدريجي في الأكاديمية، والأدب والفنون الإسرائيليّة في أعقاب حرب ١٩٦٧. والادعاء هو أنه حتى العام ١٩٦٧ عملت الأكاديمية والثقافة الإسرائيليّة بمجملهما على نسخ وتعزيز روح الأسطورة الصهيونية، مما يعني افتقارهما كليًا إلى البعد النقدي الكامن في طبيعة الإنتاج الروحي كنقيض للواقع القائم وكتعبير عن التطلع للحصول على، ولتحقيق، واقع «مثالي».

ويزعزع ضم الفلسطينيين إلى «الإمبراطورية الصغيرة» الإسرائيلية، التي أقيمت في أعقاب احتلال المناطق الفلسطينية في حرب ١٩٦٧، بشكل تدريجي، المفهوم القومي اليهودي الوحدوي

*أستاذ جامعي وسجين سياسي سابق.

للمجتمع الإسرائيلي كما كان قائما منذ إقامة الدولة العام ١٩٤٨. كما أن تفكيك الصيرورة الإسرائيلية يزعزع بدوره «البنيّة الفوقية» للوعي الإسرائيلي، الأمر الذي يُعبّر عنه بشكل واضح من خلال ظهور النزعة النقديّة. وهي النزعة التي تطوّرت أكثر بعد حرب تشرين الأول (١٩٧٣) والتي زعزعت للمرة الأولى شعور التفوق والتميّز الإسرائيليين.

بناء عليه، بدأت تظهر في إسرائيل ومنذ بداية السبعينيات أدبيات نقدية مختلفة لمن يسمَّون «المؤرخين الجدد»، وعلماء الاجتماع، والأنثروبولوجيين والباحثين من العلوم السياسية «ما بعد الصهيونيين»، الذين حاولوا حقا طرح نسق نظري جديد للواقع الإسرائيلي؛ نسق نظري يلائم أكثر الظروف الكولونيالية الجديدة التي شكلتها حرب ١٩٦٧.

في هذا السياق التاريخي كُتب أيضًا كتاب أريئيلا أزولاي وعدي أوفير «نظام ليس واحدًا». فكلاهما سوسيولوجيان نقديان ما بعد صهيونيين، من أنصار النظرية «الليبرتارية» الراديكالية للفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، ويتطلعان إلى «تخليص صورة النظام الإسرائيلي» مما يسميانه قيود «السرد» الإسرائيلي المهيمن من أجل عرضه كما هو فعلا. وهما يوَّجهان إدعاءاتهما النقدية ضد «السرد» الإسرائيلي المهيمن الذي يعرض دولة إسرائيل كدولة قومية يهودية متجانسة، حيث يرميان إلى إلغاء جوهرانية الصورة القومية اليهودية الوحدوية للنظام الإسرائيلي، وعرضه على أنه «سرد» مُختلق وتعسفي يستغل فقط كأداة لقمع وإسكات القومية والثقافة العربية الفلسطينية داخل حدود الدولة وفي المناطق المحتلة.

إضافة إلى ذلك، يبدو أن الرسالة النقدية لهذا الكتاب موجهة في الأساس ضد من يسميهم المؤلفان «الناطقين باسم الخطاب الإسرائيلي القائم»، والذين يعتبرون الاحتلال «مشروعا خارجيا للنظام الإسرائيلي»، وعليه فهو مشروع لا يتناقض مع الطابع القومي اليهودي الوحدوي لدولة إسرائيل. في المقابل يدعي أزولاي وأوفير وبحق أن «منظومة السيطرة» الجديدة المعمول بها في المناطق الفلسطينية ليست إلا استمرارا للنظام الإسرائيلي القديم الذي أُقيم بعد حرب ١٩٤٨. وكانت النتيجة بنظرهما تغيير شكل النظام الإسرائيلي، أو ما يسميانه «المنظومة السلطوية» الإسرائيلية الجديدة القديمة التي أصحبت ذات وجهين: مدني (داخلي) وعسكري استبدادي في المناطق المحتلة.

ويجب أن نقول بحق المؤلفين إنهما وعلى عكس الناطقين باسم اليسار الإسرائيلي «الموجود» يعتبران احتلال المناطق الفلسطينية في العام ١٩٦٧ نتيجة نابعة من ماهية النظام الإسرائيلي وليس فقط عملا خاطئا يجب إلغاؤه. رغم ذلك، وفي قراءة ثانية أكثر تعمقا

غلاف: نظام ليس واحدا

يمكننا القول إن إشكالية هذا الكتاب الضخم «ليست واحدة»، بل لها وجهان: نظري وسياسي.

تكمن الإشكالية النظرية بما أسميته العنوان «الليبرتاري» الفوكوياني الذي ينفي جميع التقاليد الفلسفية الإنسانية منذ أفلاطون وأرسطو وحتى العصر الحديث. بناء على مفكري عصر التنوير يتم تحقيق التحرر بواسطة اكتشاف العالم وإلغاء المكانة الطبيعية الفردانية للإنسان في العالم وتحويله إلى «إنسان العالم». وعلى المستوى الاجتماعي يتم تحقيق التحرر خلال السيرورة التاريخية على شكل الخروج التدريجي للإنسان من حالته السلبية كعبد وتابع «للسيد» وتحوله إلى ما يسميه أرسطو «مخلوق سياسي»، أي مواطن يعمل بشكل واع في تخوم وداخل دولته «هو». في المقابل، وبناء على نظرية فوكو المتشائمة «المحافظة»، فإن التاريخ ليس سيرورة تحرر وتطور الإنسان، بل سيرورة تغيير «وتطوير» أشكال السيطرة وقمع الإنسان. يتم التعبير عن التغيير الذي يُميّز العصر الحديث عن طريق الانخفاض التدريجي في شدة العنف الذي تمارسه السلطة، ومن خلال استغلال المعرفة العلمية والثقافية كوسيلة سيطرة أكثر تطورا ونجاعة. وهي المعرفة التي يتم التعبير عنها بما يسميه فوكو الـ «سرد» الذي يُنتج بدوره

وكما جاء في مقدمة الكتاب كان من المفروض استعراض وصف حقيقي للواقع السياسي السلطوي القائم، أي وصف متحرر من قيود «السرد» الإسرائيلي الموجود. كما يبدو فإن المؤلفين ينتقدان «السرد» المهيمن والتعسفي للنظام الإسرائيلي من وجهة نظر القوميات والطوائف والديانات التي تشكل المجتمع الإسرائيلي. ولكن المشكلة هي الأسلوب ما بعد الحداثوي المبهم؛ أسلوب ميزته الأساسية كما هو معلوم هي ظاهرة التآمر.

منظومة مصطلحات تشرح وتسوّغ النظام الاجتماعي والسياسي القائم على أنه أفضل ما يمكن في هذا العالم.

وهكذا يتم في الحالة الإسرائيلية التمييز بين «العنف الضمني» كعنف مكبوت يتحقق بناء على القانون من خلال علاقة السلطة مع الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وبين «العنف المتفجر» المكشوف والتعسفي ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة.

بناء على هذا المفهوم يتم ادراك التحرر فقط عن طريق النفي و«تفكيك» النظام السياسي الاجتماعي القائم، من دون أي أهمية للتحرر بمفهومه الإنساني المعروف حول خلق وإنتاج نظام سياسي كوني كتحقيق لفكرة «الإنسان المفكر» ورجل العالم.

في هذا السياق النظري يبدو كتاب أزولاي وأوفير كنقد لذاته يرمي الطفل مع المشيمة، أي نقد ليس فقط ضد النظام الإسرائيلي القائم، بل نقد يلغي شيئا فشيئا مجرد وجود الدولة بحد ذاتها. فكل دولة حسب تعريفها «كمنظومة سلطوية» هي كيان غريب قادر على كل شي فوق الإنسان ويسيطر عليه. زيادة على ذلك، وكما جاء في مقدمة الكتاب كان من المفروض استعراض وصف حقيقي للواقع السياسي السلطوي القائم، أي وصف متحرر من قيود «السرد» الإسرائيلي الموجود. كما يبدو فإن المؤلفين ينتقدان «السرد» المهيمن والتعسفي للنظام الإسرائيلي من وجهة نظر القوميات والطوائف والديانات التي تشكل المجتمع الإسرائيلي. ولكن المشكلة هي الأسلوب ما بعد الحداثوي المبهم؛ أسلوب ميزته الأساسية كما هو معلوم هي ظاهرة التآمر. وهو الأمر ذاته بالنسبة للعنوان المبهم «نظام ليس واحدا»، الذي ليس إلا إعادة صياغة لعنوان كتاب عالمة النفس البلجيكية لويس أريغاري « «The sex which is not one. ويبدو إذن وعلى عكس ما جاء على غلاف الكتاب أن الحديث ليس عن وصف بسيط للنظام في إسرائيل، وإنما محاولة أخرى لإقتراح «نموذج نظري عام»، والذي يشرح، على رأي المؤلفَين، «الواقع السياسي والسلطوي القائم» بأفضل طريقة.

أما الإشكاليّة السياسية للكتاب فيتم التعبير عنها بشكل خاص عن طريق الفصل بين النظام الإسرائيلي «كمنظومة سلطوية» قمعية وتعسفية تتطلب الإلغاء وبين «الشعب اليهودي» ككيان اجتماعي وهوية ثقافية مُحددة وتعيش إلى جانب الكيان القومي العربي الفلسطيني. وكما يتضح فإن أزولاي وأوفير في نقدهما «للسرد» القومي اليهودي المهيمن للنظام الإسرائيلي، لا ينفيان أبدا الهوية القومية وتقرير المصير للسكان اليهود كهوية منفصلة ومختلفة عن الهوية القومية العربية الفلسطينية. إذن، فالمسألة بالنسبة لهما هي تغيير الدولة وملاءمتها بحيث تمثِّل بشكل متساو «كلا الشعبين». لكن وبناءً على ما يقولانه فإن إسرائيل هي دولة اليهود وليس واضحا تماما لماذا وكيف سيتنازل اليهود عن دولتهم ويوافقون على اقتسامها مع الفلسطينيين؟

زيادة على ذلك، وبسبب ما تقدم، ليس واضحا البتة ما هي القيمة المضافة والمتميّزة والنقديّة لهذا الكتاب. فمنذ نهاية السبعينيات يعترف العديد من الناطقين باسم اليسار الإسرائيلي على أطيافه بالفلسطينيين، وهذا يعني أنهم أيضًا يعتقدون بضرورة تلاؤم النظام الإسرائيلي مع واقع ثنائية القومية القائم، وأن النظام لا يستطيع أن يستمر بكونه «شمولية يهودية»، بل فقط «واحدا من الاثنين».

فمثلا يُقول عالم الاجتماع باروخ كيمرلنيغ أنه من الناحية التاريخية أقيمت الدولة من القاعدة إلى الأعلى بواسطة «اليشوف» اليهودي في فلسطين، وفقط بعد إقامة الدولة العام ١٩٤٨ تحولت تدريجيا إلى جسم سلطوي قوي وموجه أساسا ضد الفلسطينيين سكان إسرائيل. وعلى المنوال نفسه، أيضا فإن عالم الاجتماع

وكما يتضح فإن أزولاي وأوفير في نقدهما «للسرد» القومي اليهودي المهيمن للنظام الإسرائيلي، لا ينفيان أبدا الهوية القومية وتقرير المصير للسكان اليهود كهوية منفصلة ومختلفة عن الهوية القومية العربية الفلسطينية. إذن، فالمسألة بالنسبة لهما هي تغيير الدولة وملاءمتها بحيث تمثّل بشكل متساو «كلا الشعبين».

النقدي، أورن يفتاحئيل، يُعرّف الدولة كـ «إثنوقراطية يهوديّة»، أي دولة جميع آليات السلطة فيها موجودة في يد الأغلبية الإثنية اليهودية، ولا يوجد فيها تمثيل لمن يسمِّيهم «مجموعات الضواحي في المجتمع الإسرائيلي»، وخاصة الفلسطينيين. أما أمنون راز كركوتسكين الذي يكثر اقتباسه في الكتاب، فهو يجتهد في جميع محاضراته ومقالاته في التأكيد على أنه «كيهودي» مستعد لتقاسم الدولة مع الفلسطينيين.

كذلك الأمر بالنسبة لميرون بنفينشتي، وهو باحث آخر يعزو أزولاي وأوفير أهمية لكتاباته، فهو ينتقد النظام الإسرائيلي لكونه يمثل فقط «المجموعة اليهوديّة»، وهو (النظام) يصعّد بذلك من الصراع الإثني- الإقليمي بين «مجموعتين قوميتين: اليهودية والعربية».

كما يعترف شلومو ساند في نهاية الأمر بـ «اختراع الشعب اليهودي» وينتقد فقط الدولة اليهوديّة القائمة لأنها لا تعترف أيضًا «باختراع» الشعب الفلسطيني.

ويقول الإدعاء الوضعي لأزولاي وأوفير أنه يجب إلغاء «السرد» المهيمن الوحدوي للنظام وملاءمته لتعدد الهويات القومية الموجودة. والحل الذي يقترحانه هو «إشراك العرب في السلطة هو الطريقة الممكنة لمحاولة تغيير النظام الإسرائيلي». لكن يبدو أن أزولاي وأوفير، على غرار المتحدثين النقديين الآخرين، لا يؤمنان كفاية بقدرة ما يقترحانه على تغيير الوضع القائم. فهما يكرسان الصفحة الأخيرة فقط من كتابهما للحل تحت عنوان «بفضل الطوباوية».

والسؤال الذي أطرحه: لماذا لا يتم تغيّر النظام الإسرائيلي بالذات بواسطة ملاءمة فصل «ثنائية القومية» القائمة للقيم وللقوانين الكونية لدولة المواطنين الفلسطينيّة- الإسرائيليّة؟! دولة يتعالى فيها وبواسطتها اليهود والعرب على وجودهما المجتمعي التقليدي ويحققان فضيلتهما الإنسانية الأوتونوميّة بصفة المواطنين. إذ فقط في دولة المواطنين الجمهورية يمكن بالضرورة إلغاء المكانة المهيمنة للمجموعة اليهودية، وبذلك إلغاء مكانة المجموعة العربية كمجموعة «أقلية» تعيش في تخوم وعلى هامش المجوعة اليهودية.

ها هو كتاب أزولاي وأوفير يكشف لنا أن المشكلة هي فقط «السرد» القومي- الإثني اليهودي للنظام الإسرائيلي، وليس مجرد وجود «الشعب اليهودي» بحد ذاته. المشكلة أنه في ظل غياب تصوّر مدني وحدوي للدولة كهدف بحد ذاته سنبقى بالضرورة داخل إطار «السرد ثنائي القومية» السائد. وهو نفس «السرد» الذي أنتج الصراع وفرض إقامة النظام الإسرائيلي القائم. إن دولة المواطنين الجمهورية، أي الدولة القائمة على مفهوم الخير العام، والتكافل الاجتماعي والمشاركة المدنية هي وفقط هي البديل الوحيد لدولة النخبة الإسرائيلية الحاكمة.

[مترجم عن العبرية. ترجمة نواف عثامنة]